وزير الزراعة يعلن من حماة بدء التسجيل على المازوت الزراعي بسعر التكلفة لرية القمح الثانية

قطنا: ما قدمته «الفاو» لسورية مهم لأنه أدى لعودة الفلاحين لأراضيهم الزراعية واستقرارهم

المدير العام المساعد للفاو: المشاريع بصورة عامة جيدة ويمكن توسيعها وتعميمها

| حماة- محمد أحمد خبازي

يهدف تقييم المشاريع الزراعية المنفذة بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، ومنعكساتها على تطوير العملية الزراعية والإنتاجية وحياة الفلاحين، والمستفيدين من الوحدات التصنيعية للمنتجات الزراعية، تفقد وزير الزراعة محمد حسان قطنا، والمدير العام المساعد للمنظمة عبد الحكيم الواعر، ومحافظ حماة محمد طارق كريشاتي، مشاريع الفاو في ريفي حماة الغربي والجنوبي.

ففي وحدة التصنيع المنتجات الغذائية الريفية في مدينة حلفايا بريف حماة الشمالي، تم الاطلاع على المنتجات الغذائية ومؤونة البيت التي تصنعها العاملات المعيلات فيها، والتي تدر عليهن وأسرهن مدخولاً جيداً، واستمع قطنا والواعر من العاملات لشرح عن أهم احتياجاتهن في الوحدة الريفية، لتلبيتها حسب الإمكانات المتاحة.

وفي ريف حماة الغربي تم زيارة مشروع إعادة تأهيل شبكة محردة ضمن «شبكة ري طار العلا – العشارنة» في منطقة الغاب، المنفذ بالتعاون بين الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب ومنظمة الفاو، ضمن برنامج الدعم العاجل للمزارعين المتضررين في الغاب لتحسين أمنهم الغذائي واستعادة سبل العيش، وهو مشروع يروي نحو ٢٦٧٠ هكتاراً، ويستفيد، منه نحو ٢٦٠٠ أسرة في ١٢ قرية هي: محردة ودير شميل وسلحب وتل سكين والصارمية وخربة دامس والصفصافية والتريمسة ومعردامس والهوت وأصيلة وجريجس.

كما تم الاطلاع على واقع محصول القمح في المنطقة ووجه وزير الزراعة بإعلان التسجيل على المازوت الزراعي بسعر التكلفة لحاجة القمح لرية ثانية.

والتقى الوزير والمدير العام المساعد للفاو، عدداً من الفلاحين المستفيدين من منحة بذار القمح المقدمة من المنظمة العالمية في بلدة تقسيس في ريف حماة الجنوبي الشرقي، وعدد المستفيدين نحو ٤٦٥ فلاحاً بكمية ٢٠٠ كغ لكل فلاح، إضافة إلى تقديم التدريبات والخبرات للمستفيدين.

وأكد وزير الزراعة لـ«الوطن» أن ما قدمته «الفاو» لسورية مهم، لأنه أدى لعودة الفلاحين لأراضيهم الزراعية واستقرارهم فيها، وتحسين العائد الاقتصادي الفعلي من استثمار أراضيهم. وبيّن أن التعاون مع «الفاو» قديم، وترسخ أكثر خلال التعافي من مرحلة الحرب الطويلة التي واجهت فيها سورية الإرهاب، الذي دمر الكثير من الموارد والبنى التحتية ومنها شبكات الري الحكومية.

وأوضح الوزير أن الوزارة تتعاون مع «الفاو» في عدد من المشاريع التنموية، ومنها إعادة تأهيل شبكات الري لإيصال المياه للفلاحين لتمكينهم من إعادة زراعة المساحات المروية لتحسين الإنتاج والإنتاجية، إضافة لإقامة العديد من الوحدات التصنيعية والإنتاجية، لإعادة تأهيل التنمية الريفية المحلية.

وأشار إلى تدخلات «الفاو» في الأعلاف والبذار والأسمدة، وتدريب الفلاحين على سبل العيش، وتحقيق الاستجابة اللازمة لاستقرارهم في أماكن سكنهم.

من جانبه، أكد المدير العام المساعد لـ«الفاو»، أن تقييم المشاريع المنفذة بالتعاون مع الوزارة بصورة عامة جيد جداً ، ويمكن توسيعها وتعميمها بمناطق أخرى من سورية.

ولفت إلى أن التطور واضح جداً في الأداء الزراعي بمنطقة الغاب، من حيث الإنتاجية التي كانت نتيجة إعادة تأهيل عشرات الكيلومترات من قنوات الري، لإحياء الزراعة التنموية بهذه المنطقة.

وأشاد بدعم الوزارة للمشاريع التي تقدمها المنظمة من خلال العدد الكبير من المانحين، بهدف إعادة إحياء المناطق الريفية التي تم العبث في بنيتها التحتية وتهجير أهلها، وإعادة فرص العيش لهم والمساهمة بتحقيق الدخل.

محافظ حماة بدوره، أكد أن المحافظة تقدم كل التسهيلات لعمل «الفاو» وغيرها من المنظمات الدولية لتنفيذ مشاريعها بحماة، بما ينعكس على استقرار الفلاحين بأراضيهم، وعودة النشاط الزراعي، وتطوير العملية الزراعية والإنتاجية.

وفي حمص وزير الزراعة يطلّع على مشاريع تنموية بالريف الشمالي

| حمص- نبال إبراهيم

اطلع وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال جولته أمس الأربعاء في ريف حمص الشمالي برفقة المدير العام المساعد لمنظمة «الفاو» عبد الحكيم الواعر ومحافظ حمص بسام بارسيك على عدد من المشاريع المنفذة لدى الفلاحين بالتعاون بين الوزارة و«الفاو» وفريق سند التنموي إضافة لمشاريع النباتات العطرية في مزارع الرستن الجنوبي ومشروع تأهيل شبكات الري في تلبيسة التي تروي مساحات مزروعة في المنطقة.

واستمع الوزير خلال لقائه عدداً من المستفيدين حول كيفية تنفيذ المشاريع والإنتاج وتسويقه وتأثير هذه المشاريع في تحسين دخلهم، والتقى عدداً من المستفيدين من منحة بذار القمح المقدمة من «الفاو» في تلبيسة، حيث بلغ عدد المستفيدين ٢٠٠ فلاح من إجمالي المستفيدين في المحافظة ١٥٠٠ فلاح بمعدل ٢٠٠ كغ بذار لكل مستفيد.

وأشار وزير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الهدف من هذه الجولة هو تقييم المشاريع القائمة وما المشاريع الجديدة التي يمكن استهدافها بهذه المناطق والمشاريع المنفذة في كل من حمص وحماة التي كانت لها قيمة مضافة كبيرة على الفلاحين لاستعادة العمل في شبكات الري الحكومية وخاصة شبكة ري حمص– حماة والتي وفرت إمكانية ري كل المساحات المزروعة بمحصول القمح وباقي المحاصيل.

ولفت إلى أن التدخل في المرحلة السابقة كان بالشق النباتي من خلال توزيع منح بذار لمشاريع إنتاج شتول وخضار وفي المرحلة القادمة سيتم التركيز على مشاريع الثروة الحيوانية وتطوير المكننة الزراعية وإيجاد وسائل ري حديثة على مستوى الحقول.

وبين أنه بناءً على الجولة الميدانية والاجتماعات المتكررة التي عقدت مع مكتب «الفاو» سيكون هناك اجتماع اليوم الخميس لتقييم الجولة وتحديد العناوين للمشاريع الجديدة التي سيتم التدخل فيها في المرحلة القادمة وتوفير التمويل اللازم لها، مؤكداً أنه ليس من المهم فقط أن نؤسس مشروعاً إنتاجياً وإنما أن يتم تأسيس مشروع تسويقي ومنح قروض للتسويق بحيث يكون هناك منتج ومسوق، وفي المرحلة القادمة سيتم التركيز على إيصال المنتجات الزراعية الريفية إلى كل بقاع العالم وليس على المستوى المحلي فقط وبالتالي سيكون لها انبلاج وهوية بصرية وجغرافية يحدد فيها اسم المنتج بشكل واضح.

بدوره بين محافظ محافظ حمص لـ«الوطن» أن المحافظة زراعية بامتياز وشملت الجولة الاطلاع على مشاريع تدعمها منظمة الأغذية والزراعة، وقال: استمعنا للصعوبات التي تعترض المزارعين واقتراحاتهم لتطوير التعاون وكانت هناك عدة مقترحات جيدة جداً وسيتم التعاون مستقبلاً بين قبل المحافظة والوزارة و«الفاو» لإيصال المنح المقدمة إلى أكبر نسبة من المزارعين بهدف تطوير المنتج الزراعي وتشمل الثروات الحيوانية والنباتية والزراعية في المحافظة.

من جانبه أكد الواعر أهمية استمرار التعاون مع وزارة الزراعة وتوسيعه ليعود بالفائدة على أكبر عدد من المزارعين بهدف توطين السكان وإعادة المزارعين إلى أراضيهم وإحيائها من جديد بما يحقق الأمن الغذائي الذي تسعى إليه المنظمة مع وزارة الزراعة.

وأشار إلى أنه تم خلال زيارة ريف حمص الاطلاع على مشاريع الري التي أعيد تأهيلها وعلى مشاريع إنتاج الشتول والبذار والسماد العضوي الطبيعي الذي يعتبر بديلاً مهماً من السماد الكيمياوي، موضحاً أنه يجب زيادة وعي المزارعين بأساليب استخدام مياه الري وترشيدها للحفاظ على المخزون المائي خاصة مع وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة في سورية.

كلام رسمي جداً

«الموارد المائية»: نقلنا المولدة إلى المستودع لتحسن الكهرباء وللحفاظ عليها من السرقة

إشارة لحاشيتكم رقم ١٦٧ /ط س و د تاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٢ والمسطرة على جريدة «الوطن» بخصوص «معاناة من غياب المياه في تجمع الفضل وقرية طرنجة» المتضمنة طلبكم بموافاتكم بالإجراءات المتخذة في جديدة الفضل نتيجة خروج أربع آبار عن الخدمة في آبار جديدة الفضل موقع يوسف العظمة وفي قرية طرنجة نتيجة أعمال السرقة التي تعرضت لها المحطة.

نبين لكم:

– بالنسبة لتجمع جديدة الفضل: تمت صيانة الآبار الأربع في تجمع جديدة الفضل– موقع يوسف العظمة ووضعها في الاستثمار ويتم تزويد التجمع بالمياه وكما هو مقرر وحسب البرنامج المعتمد من الوحدة المختصة وسيتم تجهيز بئرين في تجمع جديدة الفضل موقع يوسف العظمة ووضعهما في الاستثمار قريباً.

– بالنسبة لقرية طرنجة: تم نقل المولدة إلى مستودع المؤسسة للحفاظ عليها من أعمال السرقة ولعدم الحاجة إليها في الوقت الحالي لتحسن التيار الكهربائي ويتم تزويد القرية يومياً بمياه الشرب بالكهرباء.

المدير العام
للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالقنيطرة
المهندس وليد محمد الدعاس

«سجال» حول الرقابة التموينية وأسعار «السورية للتجارة» والرسائل الذكية

فعاليات مستثناة من الرقابة.. ومدير التموين يرد: ضبطنا أشخاصاً لا داعي لذكرهم!

| فادي بك الشريف

شهد اجتماع مجلس محافظ دمشق في جلسته الأخيرة سجالاً بين أحد الأعضاء عندما وجه سهام انتقاده إلى عمل التموين والحديث عن وجود فعاليات مستثناة من الرقابة التموينية على حد قوله، ليشكك مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بصحة كلامه ويرد عليه بالقول: «لا توجد أية فعالية خارج الرقابة، ولا يوجد لدينا أي أمر مخبأ وأضاف أيضاً: لا داعي لأذكر لك الأشخاص التي كتبنا بهم ضبطاً تموينياً؟

هذا السجال استدعى تدخل رئيس مجلس المحافظة للتأكيد على وجود نقص واضح بعدد مراقبي التموين على جميع الأسواق، وخاصة أن عددهم ٧٥ مراقباً فقط لجميع الأسواق والفعاليات، كاشفاً عن رفع توصية بزيادة العدد حتى يصل إلى ٣٠٠ مراقب.

أعضاء المجلس صوبوا سهام انتقادهم إلى واقع عمل صالات «السورية للتجارة»، مؤكدين عدم رضاهم عن الأسعار التي وصفت بأنها أكثر من الأسواق في العديد منها، مطالبين بسيارات إسعافية لتوزيع السكر والأرز في العديد من الأحياء، مؤكدين أن أكشاك توزيع الخبز لم تفعّل إلى الآن.

كما تطرقت المداخلات إلى التأخر الواضح برسائل المحروقات والمواد التموينية، وتأخر توزيع الدفعة الثانية من مادة المازوت في ظل وجود عدد كبير من العائلات لم تحصل عليها، منتقدين الوضع غير المقبول على صعيد «رسائل البنزين» مع عدم توافر المادة بالعديد من الكازيات ولاسيما المخصصة للسفر.

وطالب الأعضاء بضرورة زيادة مراكز إصدار البطاقة الذكية في المدينة، متسائلين عن مدة استلام أسطوانة الغاز، مطالبين بتزويد المخابز التموينية الخاصة بأكثر من جهاز قارئ للبطاقات، منتقدين عدم توافر مادة الزيت النباتي في الأسواق والوضع الصحي لأشباه الأجبان والألبان المبيعة على البسطات.

على حين اعتبر أعضاء في المجلس أن المولات خارج الرقابة على صعيد الأسعار، ولاحظ أحدهم اختلافاً في لون الأجبان بأحد المولات، مطالباً بضرورة التشدد على الأسعار والشروط الصحية.

وبينما أكد البعض أن هناك مخبزاً أغلق من تلقاء نفسه، رد عليه مدير التموين: «مو على كيفو» مبيناً أن الفرن بهذه الحالة يرقن ويتم الترخيص لغيره.

الحديث عن الأفران دفع برئيس مجلس المحافظة للتأكيد أنه لا إمكانية لإحداث أي فرن.

وشدد خالد الحرح على ضرورة إعداد دراسة يشترك بها فوج إطفاء دمشق والدفاع المدني ومحافظة دمشق للتأكيد على وجود التجهيزات اللازمة للسلامة والأمان في المنشآت التجارية والصناعية العامة حفاظاً على سلامة المواطنين.

كما طالب أعضاء المجلس بالسماح بإعادة استيراد أجهزة الخلوي، وضبط محال إصلاح الجوالات التي تتقاضى أجوراً كبيرة تختلف من محل لآخر بنفس المكان والمنطقة.

في السياق وافق مجلس المحافظة على توصية بالسماح للقطاع الخاص باستيراد (الفروج المبرد) واللحوم المبردة وفقاً لشروط «الزراعة» لجهة عملية الذبح والشروط الفنية وذلك بنسبة ٣٠ بالمئة.

وقال عضو المكتب التنفيذي شادي سكرية: إن أي مادة عندما تتوافر يضبط سعرها، لافتاً إلى وجود فروج مهرب في السوق، ومن الضروري استقدامه بالطرق الصحية.

وبيّن مدير فرع دمشق للمحروقات أيمن حسن أن توزيع ٥٠ ليتر مازوت على المواطنين مرتبط بتوفر المادة ووصول التوريدات للبلاد والتي تؤثر فيها بشكل مباشر الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

ونوه بأن ضعف توريدات مادة المازوت المنزلي، إضافة إلى عدم انتظام تواترها إلى البلاد بسبب الحصار الاقتصادي أثرا بشكل مباشر على المواطن.

بدوره مدير فرع دمشق وريفها للغاز حسن البطل أكد أنه يوجد تحسن بتوريدات مادة الغاز، وسيشعر بها المواطن خلال الفترة القادمة، بحيث ستقلص مدة استلام الغاز إلى الفترة من ٦٥ و٧٥ يوماً.

من جانبه مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد بسام إبراهيم أكد أنه يمكن لأي مخبز تمويني خاص أن يحصل على جهاز قارئ إلكتروني ثان بعد أن يدفع ثمنه لشركة المحروقات حيث إن مذكرة التفاهم نصت على تسليم المخابز جهازاً واحداً مجانياً فقط.

أما بالنسبة لوضع كشك لبيع الخبز في منطقة كفرسوسة جانب مخبز نجيبة المغلق، قال إبراهيم: يمكن من خلال لجان الأحياء تحديد أشخاص أصحاب بقاليات في المنطقة لتعيينهم كمعتمدين لبيع الخبز كحل أفضل من الكشك، ومن ناحية أخرى أكد ضرورة تفعيل ثقافة الشكوى ودور المجتمع الأهلي واللجان المحلية بالرقابة لمؤازرة دورياتنا بعملها.

وكشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك توجهت بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء، وتنسق حالياً مع وزارة النفط لإصدار البطاقة الذكية الفردية للعازب، مضيفاً: ريثما تصدر البطاقة يتم حالياً منح العازبين والحالات الخاصة ربطة خبز بعد قيامهم بتعبئة الاستمارة الخاصة بالحصول على الخبز لدى المخاتير في الأحياء القاطنين فيها ويصدر اللازم لأخذ الموافقة على إدخال مواده إذا كانت مطابقة للمواصفات.

أما بالنسبة لمخبز نجيبة في كفرسوسة فالمخبز متوقف عن العمل منذ شهر نيسان عام ٢٠٢٠ من دون أذن وتم تنظيم ضبط تمويني بمخالفة التوقف عن العمل من دون أذن مسبق ويرقن قيده حتماً وبالتالي المخبز رقن قيده.

وأكد إبراهيم أن مادة الزيت النباتي متوافرة بالأسواق وتتم متابعتها بشكل دائم وتم تنظيم العديد من الضبوط بحق المتاجرين بها والمحتكرين لها خلال الفترة الماضية والرقابة مستمرة، كما نوه إلى أنه سيتم توفير مادة البرغل في جميع صالات المؤسسة السورية للتجارة وفق نشرة الأسعار للمواد الأساسية الصادرة في الوزارة.

مؤكداً أن مواد أشباه الأجبان والألبان يمنع التعامل بها ومخالفة ويتم بشكل دوري سحب عينات لجميع المواد الغذائية بالأسواق بما فيها الأجبان والألبان واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

ورداً على تساؤلات الأعضاء بين مدير صناعة دمشق ماهر ثلجة أن هيئة المواصفات والمقاييس السورية تقوم بوضع مواصفات قياسية سورية لجميع المواد المطروحة بالأسواق سواء من إنتاج محلي أم مستوردة حيث يتم سحب عينات من المواد المنتجة محلياً وإرسالها لمركز الاختبارات والأبحاث الصناعية لإجراء التحليل اللازم ومدى مطابقتها للمواصفة المعتمدة للموافقة على طرحها بالأسواق في حين المواد المستوردة يقوم المستورد بأخذ عينة للمركز المذكور وإجراء التحليل اللازم لأخذ الموافقة على إدخال مواده إذا كانت مطابقة للمواصفات.

مخبز يغلق من تلقاء نفسه ومدير التموين: «مو على كيفو»

مدير الغاز: سيلمس المواطن تحسناً في مدة استلام الأسطوانة

تنسيق بين «النفط» و«التموين» لإصدار البطاقة الذكية الفردية للعازب قريباً

مجلس المحافظة يطالب بالسماح بإعادة استيراد أجهزة الخلوي وضبط أجور صيانتها

حمص تستعد لحصاد القمح.. و٢٤٤٣ فلاحاً تزودوا بالمازوت الزراعي الحر

مدير الزراعة لـ«الوطن»: القمح المروي بحالة جيدة و٥٠ بالمئة من البعل تأثر بتأخر الأمطار

| حمص - نبال إبراهيم

بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن المديرية بدأت التحضيرات لموسم حصاد القمح الذي يبدأ في نهاية الشهر الجاري وبمطلع الشهر القادم باختلاف الأصناف والمناطق وذلك بالتعاون والتنسيق مع اتحاد الفلاحين وجميع الجهات المعنية في المحافظة لضمان حماية المساحات المزروعة من أضرار الحرائق، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع لجنة المحروقات لتأمين ما يلزم لعمليات الحصاد وتسليم المحاصيل إلى فرع السورية للحبوب، لافتا إلى أنه سيتم عقد اجتماع موسع برئاسة المحافظ خلال الأسبوع القادم لوضع خطة عمل متكاملة لضمان حماية وتسويق محصول القمح ومعالجة جميع الصعوبات وفقاً لخصوصية كل منطقة زراعية، والعمل على تأمين كل المستلزمات من آليات ومحروقات وغيرها بحسب الإمكانيات المتوافرة والمتاحة.

وأشار إلى استكمال توزيع المازوت الزراعي بالسعر المدعوم على مزارعي محصول القمح المروي بمعدل ٢,٥ لتر لكل دونم لغاية عمليات الري وتخديمها والقيام برش المبيدات العشبية والسماد.

ولفت إلى أن وزارة الزراعة كانت قد عممت على مديريات الزراعة في المحافظات حول إمكانية بيع المازوت بالسعر الحر بمبلغ ١٧٠٠ ليرة للفلاحين وذلك لري محصول القمح المروي «المساحات المزروعة فعلياً» مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من قبل الفلاحين للوحدات الإرشادية وتدقيقها وحصر الكميات الكلية المطلوبة والتنسيق مع فرع محروقات حمص وعرض الموضوع على اللجنة الزراعية الفرعية في حال الحاجة ليصار إلى بيع المادة للفلاحين مع إعطاء الأولوية القصوى للكميات المتاحة من المازوت لمصلحة الأخوة الفلاحين.

وأوضح حمدان أن عدد الفلاحين الذين تم تزويدهم بكميات من المازوت الزراعي بالسعر الحر بلغ ٢٤٤٣ فلاحاً لري مساحات القمح المروي المزروعة فعلياً والتي تبلغ ٧٩٢٠ هكتاراً، مشيراً إلى أن الكميات الإجمالية للمازوت الحر التي تم طلبها بحدود ٧٠٠ ألف ليتر وتم الانتهاء من توزيعها بشكل كامل.

وكشف حمدان عن أن محصول القمح المروي جيد بشكل عام باستثناء بعض المساحات التي تضررت بسبب الغدق (الهطلات المطرية الزائدة) في شهر آذار وخاصةً في مناطق (تلدو – تلكلخ والمركز الغربي..) والذي تسبب بتضرر نحو ١٥ ألف دونم، وأما بالنسبة لمحاصيل القمح والشعير البعلية فقد تأثرت نتيجة تأخر هطول الأمطار بداية موسم الزراعة في شهري تشرين الأول والثاني ما دفع الفلاحين إلى التأخر بالزراعة إلى شهر كانون الأول، لافتاً إلى أن هذا التأخير وتركز الهطلات المطرية في شهري شباط وآذار وانحباسها في شهر نيسان أدى إلى تأثر هذه المحاصيل بنسبة ٥٠ بالمئة.

ولفت إلى أن محصول القمح حالياً بين الطورين العجيني والشمعي باستثناء الأصناف البلدية فهي في الطور اللبني، مبيناً أن المساحات المنفذة هي ٣١٩٢٠ هكتاراً مع القمح المروي و٢٠٨٠٠ هكتار من القمح البعل وبالنسبة لمحصول الشعير فقد بلغت المساحات المنفذة من المروي ٦١٥ هكتاراً منه ٩٠ بالمئة بحالة جيدة، في حين بلغت المساحات المزروعة بالشعير البعل ٣٤١١٦ هكتاراً منها ٣٥٠٠ هكتار بحالة جيدة و٣٥٠٠ هكتار بحالة متوسطة وباقي المساحة بحالة ضعيفة.